وحكمه مستحقا عنه بخلاف الرفع فإنه عمدة في الكلام وإنما حملوا النصب على الجر
لا على الرفع لأن الياء أن تكون للجر إذ علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء واختص
المثنى في الرفع بالألف والمجموع فيه بالواو لأن المثنى فيه أكثر دورانا في
الكلام من الجمع والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليه فجعلوا الخفيف
في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون
قال ابن إياز في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد لرفع
توهم إضافة أو إفراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك
وربما فتح مع الياء وضم مع الألف وفتح ما قبلهما لأن الألف لا يكون قبلها إلا
فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون
ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغيير والانقلاب وحركت
نون الجمع المزيدة لدفع توهم إضافة أو إفراد هروبا من التقاء الساكنين
وفتحت تخفيفا في اللفظ لأن ما قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب
ياء قبلها كسرة فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء
ضرورة وأعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث إنهما كالفرع بالنسبة إلى
المعرب لكونهما بزيادة عليه والإعراب بالحروف فرع بالنسبة إلى الإعراب
بالحركات **ثم** الاسم إذا ثني وكان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو منقوصا
أو ممدودا غير همزه وهمزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص وأما المقصور فألفه إن كانت زائدة على
ثلاثة أحرف أو بدلا عن ياء أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميلت قلبت ياء
وإلا فواوا وحكمه إذا جمع كما إذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير
ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص فإن آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين
ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل آخر المنقوص
في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف **و** ثم ألحق بكل من المثنى والمجموع
في الإعراب ألفاظ تشابههما في الدلالة على معناهما وإن لم تكن منهما
لفقد ما أعني بينهما من الشروط فألحق بالمثنى منها أربعة ألفاظ لفظان

بشرط



بشرط **وهما كلا وكلتا** ولا ينفكان عن الإضافة إلى الظاهر أو المضمر والشرط
في إلحاقهما كونهما **مع المضمر** فحينئذ يرفعان بالألف ويجران وينصبان بالياء
**كالمثنى** لأنهما في الأغلب إذا أضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيدا
له نحو جاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب ثم أجري ذلك
فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب بخلاف ما إذا أضيفا إلى الظاهر فإنهما
لا يجريان على المثنى أصلا فلذلك لم يلحقا به وجعل إعرابهما بحركات مقدرة على
الألف كالمقصور نظرا إلى إفراد اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها
و لما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمر فرع
عن الإضافة إلى الظاهر جعل الفرع للفرع والأصل للأصل ولفظان بلا شرط وقد
أشار إليهما بقوله **وكذا اثنان واثنتان مطلقا** أي سواء أضيفا إلى الظاهر
أم إلى المضمر أم لم يضافا لأن وضعهما وضع المثنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة
إذ لم يثبت لهما مفرد يعني بأن إعرابه **وإن ركبا** مع العشرة نحو جاء اثنا عشر
واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز إضافتهما إلى كل مضمر وليس كذلك بأن
إضافتهما إلى ضمير التثنية ممتنعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان
ثنتاهما لأن ضمير التثنية نص في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء
إلى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة **تنبيه** لم يذكر مما ألحق بالمثنى في
الإعراب ما سمي به منه كزيدان علما وكان الأولى ذكره كما ذكر مما ألحق بالجمع
الآتي ما سمي به منه فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه أن يجرى
مجرى سلمان فيجري إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وإذا دخل
عليه الجر بالكسرة كقوله ألا يا ديار الحي بالسبعان **و** ألحق بالجمع
المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع أحدها أسماء جموع وهي ما لا واحد
لها من لفظها فمنها **أولو** بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذو نحو قوله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى
وقوله إن في ذلك لعبرة لأولي الألباب **وعشرون** اسم جمع وليس مفرده عشرة
وإلا لجاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)